مؤتمر التعليم العالي الأهلي صنعاء - اليمن

مايو – يونيو 2000م

The Conference for private higher education Sana,a YEMEN 30th May – 1st June , 2000

مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى

Journal of Scientific Conferences and Seminars, Queen Arwa University

مؤسسات التعليم العالي الأهلي ودورها في التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل (حالة المجتمع اليمني – 1999م)

أ.د وهيبة غالب فارع الفقيه

رئيس مجلس الامناء جامعة الملكة أروى

2000-06-01

ISSN Online: *2959-1945* ***DOI:****10.58963/qaujscs.v1i1.24*

Website: *qau.edu.ye*

تمهيد

المبادئ الأساسية – التعليم حق – التنمية قضية وطنية – تطوير المجتمع أساس إدارة التعليم العالي

الأهداف:

تهدف مؤسسات التعليم العالي (الجامعي) فيما تهدف إلى:

- تأمين فرص التعليم وفقاً لاحتياجات التنمية وسوق العمل .
- توفير الموارد البشرية والفنية لتحقيق أهداف المجتمع .
- دفع مسيرة البحث العلمي وتمكينه من القيام بدورإيجابي في تطوير المعرفة وتوظيفها لخدمة برامج التنمية ومتطلبات التطور.
- العمل على تنمية القوى البشرية وتشجيعها وفتح مجالات العمل أمامها .

الواقع :

لعل غياب التطبيق المبدئي للتعليم الجامعي واختفاء التعليم النوعي في كل مؤسسات التعليم التي أنشئت حتى الآن قد دفعت بالكثير من رؤوس الأموال والعقول إلى التفكير في مدى جدية توعية هذا التعليم الذي من المفترض أن تشكل الحلقة الأخيرة من حلقات التعليم التي تهدف إلى تنمية المهارات والإمكانات اللازمة للتنمية البشرية والمادية.

كما أن غياب مفهوم التنمية أو عدم وضوحه وعدم متابعة التطور العلمي والتكنولوجي قد اضعف معظم أهداف التعليم العالي وشكل فجوة حقيقية بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

فالجامعات اليمنية تعج بمئات الآلاف من الطلبة الذين يطمحون للحصول على شهادات تشكل – خص عمل دون أن يكون الهدف الحقيقي لها متوافقاً مع سوق العمل أو متطلبات التنمية فالمهارات اللازمة لتحقيق أي توافق عملي أو فني تكاد تكون مفقودة وطغيان الكم على النوع في التعليم وضعف مناهج التعليم وضعف أداء أعضاء هيئة التدريس الذي رافق شحه المارد أو تحقيق التوازن في شغل الوظائف الأكاديمية قد طغي على كل المعايير العلمية والأكاديمية حتى مجالات الخدمات (كالصحافة والتعليم) التي افتقدت بشدة العنصر القادر على التغيير .

ومع تزايد تخريج الطلبة بدون وجود وظائف حقيقية لهم قد أدى إلى محسوبية التوظيف وتولي المناصب للعديد من ذوى الوجاهات دون أن يكون لتواجدهم أي تأثير عملي أو علمي .

ومع تطور التعليم الكمي في الداخل وتخرج أعداد أخرى من الطلبة الذين تم تدريسهم في جامعات خارجية لها من الإمكانات كما يقدم نوعية أخرى من الشباب الذين رافق تعليمهم تطبيقاً عملياً في عدد من دول العالم بما يتماشى مع ظروف التغيير والتطور العلمي والتقني الذين شكل بعضهم طاقات هائلة للرفع بعجلة التغيير في المجتمع على قلة عددهم أمام خريجي الجامعات اليمنية بإمكاناتها وطموحها المتواضع .

ومع وجود فجوة بين معايير القبول ونسب القبول الهائلة وصفت للتعليم الموضوعي في القبول وغياب مبدأ تكافؤ الفرص.. ازدادت الرغبة الشعبية لضرورة تغيير هذا الواقع وضرورة إيجاد نوع من التعليم المتميز الذي يقوم للمجتمع ثروة بشرية يمكنها أن تغطي قلة الإمكانات وترفع مستوى الأداء .

الرغبة في التغيير :

لجأت الحكومة برغبة ملحة في التغيير إلى :

- زيادة عدد الجامعات الحكومية لكنها مع غياب السياسة التعليمية جاءت لتكررنفس البرامج التعليمية التقليدية التي لم يعد لها قيمة فعلية في خدمة المجتمع بالاعتماد على الجوانب النظرية في التدريس والاستعانة بهيئة تدريسيه مرهقة ومتعبة غير قادرة على التجديد اصبح همها الأول تحسين وضعها العبث .
- زيادة عدد التخصصات التي تمتص أعداد كبيرة من الشباب الذين بعد إتاحة الفرصة لهم في التعليم الذين اصبحوا يطالبون أيضاً بإتاحة الفرصة لهم في التوظيف سواء تناسبت مؤهلاتهم مع الوظائف القائمة

أم لم تتناسب و أصبحت الوظيفة الحكومية لهم هي المطلب الرئيسي للحصول على دخل ثابت واو كان ضئيلاً ولو كانوا لا يستحقونه .

- ولجأ القطاع الأهلي مع بعض رؤوس الأموال والعقول بالتفكير للعمل مبدأ نوع من التعليم الجديد المتوافق من تلبية الطلب الاجتماعي للتعليم والمتوافق مع سوق العمل فكان :
- البدء بمشروعات تعليمية متواضعة لامتصاص أعداد كبيرة من أبناء المغتربين ولتوفير نوع من التعليم العملي الذي يجمع بين التطور التكنولوجي والتطبيق الميداني، بإمكانات بعضها جيد وبعضها فقير أو معدوم لقيد على رؤوس المال البشري الطافح للتغيير .
- تقليد المؤسسات التعليمية الحكومية بإيجاد مراكز تعليمية تعتمد التعليم النظري وتتمكن من إدارتها وتغطيتها دون حاجة إلى تقديم ضمانات لأي نوع من التطوير والتجديد سوى تقديم شهادات تلبي رغبات بعض الطامحين والذين فاتتهم فرص التعليم أو لا تتوافق ظروف عملهم مع ساعات التعليم النظامية لتغطية التكاليف الدراسة التي لا تستطيع مواصلتها كالجامعات الحكومية فهي لا تملك أي دعم مادي أو مكان مناسب .

المشكلات :

مما لاشك فيه إن المحتويات المجتمعية والاقتصادية قد فرضت على التعليم الجامعي اليمني وصيغة خاصة تجاوزتها بعض الدول العربية بدعم التعليم الأهلي العالي فظروف عودة المهاجرين اليمنيين بعد أزمة الخليج وتزايد الحاجة إلى تغطية الوظائف العملية والوسطية مع غياب مؤسسات التدريب المهني قد جعل التعليم الجامعي في اليمن تخضع لنقد مجتمعي شديد من الجامعات والأحزاب خصوصاً القطاع الخاص .

أما الخريجون من الجامعات الحكومية وفي ظل غلبة تعليمهم النظري لم يعدوا جيداً لأي من برامج التنمية ولم يلبوا حاجات سوق العمل بل إن ألا دهي من ذلك هو إن مجالات التعليم الجامعي القائمة لا تتوافق مع نية الدولة في تحديث المجتمع إطلاقاً لبقاء المناهج كما كانت علية في بداية السبعينات غير قادرة التبدل والتغير أو التطور كانت واحدة من الكوارث التي فقه إليها الباحثون وزيادة عدد الجامعات الحكومية الحديثة في ظل نقص الكادر والمختبر والكتاب والهيئة التدريسية المؤهلة تأهيلاً مناسباً شكل أسوا انعطافه نحو التعليم العالي الذي لم يعد الفقد إلية موضعاً من الداخل وإنما أيضاً من الخارج .

أما مجال البحث العلمي والدراسات العليا فقد كاد أن يكون معروفاً بسبب قلة الموارد وتضخم العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس وعدم الاستفادة من البحوث القائمة التي أصبحت طعماً للفئران في الصناديق أو الأقفاص.

أولا: التعليم الأهلي الجامعي :

كان التعليم الأهلي الجامعي أمام ما هو قائم ضرورة ملحة في مجتمع يجمع من التناقص أكثر مما يتقبله عقل فهي رديف للتعليم الحكومي ولكنها لم تلزم عند إنشائها بمعايير تساعد على تحقيق رؤية واضحة لهذا النوع من التعليم حتى لو كانت تملك من الإمكانات البشرية ما يجعلها قادرة على منافسة التعليم الأهلي في بعض الدول العربية الشقيقة التي استفادت من هذا الجانب وبدأت تنظر بحذر شديد إلى ظهورسوق جديدة في اليمن لتعطل من استثماراتها في هذا الجانب .

اكثر ما يدعوا للدهشة هو ظهور الردة العنيفة من الجامعات الحكومية تجاه هذا النوع من التعليم دون استثناء مع أن قرارات تراخيصها بمعايير أكاديمية ثابتة والأولى تشمل الجامعات الحكومية أولا مثل هذه المعايير .

ما هو قائم فعلياً هو أن التعليم الأهلي في بعض المؤسسات الأهلية لجادة افضل من التعليم الحكومي من حيث تناسب أعداد الطلبة والمختبرات ولأساتذة والكتاب وفرص التعليم المناسب لحاجات التنمية ذلك أن الطالب يدفع قيمة الدروس بشكل علني ورسمي على عكس الأساليب المتبعة في الجامعات الحكومية التي يتم فيها الإعلان عن مجانية التعليم وإخضاع الكلية لرسوم غير معلنة كما إن قلة أعداد كلية الجامعات الأهلية قد صار مثار سخرية بعض المحليين الذين اقتصرت رؤيتهم على النواحي الكمية فهم يقارنون المخرجات بالعدد وليس بنوعية التعليم وهم يقصرون رؤيتهم على مقارنة المباني التي تحترمها الحكومة بالمباني الصغيرة التي بدأت بها الجامعات الأهلية عملها ، مع اختفاء أية مقارنة موضوعية لمجرية التعليم الذي تقدمه الجامعات الأهلية والتخصصات الجديدة التي بدأت بتوفيرها.

مدى ملائمة ظروف التطور:

والواقع إننا لو أخذنا ظروف التطور والإمكانات للتعليم الأهلي لوجدنا أن الجامعات اليمنية الأهلية تحاول تطوير أدوارها بشكل جدي ولو تبعنا ظروف تطور التعليم العالي لوجدنا الجامعات أو المؤسسات التعليمية تبدأ جميعاً كبيرة بأفكارها وخططها ثم تجد طريقها للتنفيذ شيئاً فشيئاً مثل أي مشروع تنموي إذ وجد الرعاية والبيئة الصالحة.. كياناً حياً متفاعلا في المجتمع يؤدي دوره المرسوم له بطريقة فاعلة ويبين تطور تاريخ الفكر التربوي أن اشهر جامعات العالم قد بدأت على هذا صغيرة فعندما كان التعليم مهمة المجتمع قبل الدولة نشأت جامعة هارفارد ونشأت جامعة السوربون ولم توجد جامعات متكاملة المباني إلا بعد أن أوكل مهمة التعليم على الحكومات التي حاولت أن تثبت بأنها قادرة على تحقيق الرخاء المجتمعي وأوله اعتبار التعليم جزءاً من الخدمة الحكومية وليس سلعة يتم التعامل معها وظل التعليم الخيري والوقفي والأهلي قائماً ولا تزال بعض بصماته حية حتى الآن بالرغم من تأثير الفكرين المادي والديني .

أما ظروف تطور التعليم الحكومي منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى تحديداً فقد كان نتيجة التنافس بين الدول في سبيل تحقيق وإظهار أدوارها بين مجتمعات اشتراكية أرادت أن تبين إن هذه الخدمة قد استطاعت النهوض بمجتمعاتها والوصول بالعلوم والتكنولوجيا درجة عالية من التطور وتحقيق اكتشافات علمية وطبية لم تكن تحدث لولا إتاحة الفرصة التعليمية لجميع أفراد المجتمع مجاناً واعتباره خدمة أساسية، وتمسكت دول أخرى في الغرب بأهمية التعليم للعلوم والتكنولوجيا ولكنها اعتبرت أن ذلك يخضع للإمكانات الفردية والملكات العقلية مع تشجيعها لمراكز البحوث والدراسات ودعم المؤسسات البحثية الخاصة واعتبرت مبدأ مجانية التعليم مقصوراً على المبدعين والموهوبين .

ومع تزاوج الفكرتين ظهرت مفاهيم التقنيين الموضوعي للقبول وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع مع تطور المناهج وتنويع التعليم بحيث تشمل جانبيه التقني والنظري .

أما الدول النامية فقد قلدت كلا الاتجاهين دون تفكير أو تخطيط مسبق لتفاجأ بان أسواقها مستهلكة وليست مصنعة بسبب قلة ثرواتها ، وبأن العلوم والتكنولوجيا لم تساعد على تطوير بنيتها التي تحتاج إلى إعادة النظر في كثير من المعطيات القائمة في التعليم الأساسي والثانوي الذي لم يتغير كثيراً عن كونه خدمة زهيدة التكاليف قليلة المردود تقدمها الدول النامية مع إهمال للتعليم الأهلي الذي حفظ لهذه المجتمعات ثقافتها لعصور طويلة دون تفكير بتطورها – فتزامن ظهور التعليم الجامعي مع استمرار انخفاض المستويات الاقتصادية وارتفاع نسب السكان إن أكبر المشكلات التي رافقت تطور التعليم الجامعي هو أن دوره في المجتمعات النامية وفيها اليمن اقتصرت على تخريج الصفوة في بداية تأسيسه وتدهوره تدريجياً ليصبح عبارة عن خدمة تكرر نفس النمط منهم الخريجين الساعين إلى الحصول على وظيفة مريحة على حساب المجتمع، وتزايد مؤسسات التعليم الثانوي النمطي وتدهور

التعليم التقني والفني واحتقار الوظيفة الوسطية التي أوكلت مع ظهور الثروات النفطية في بعض هذه المجتمعات إلى عمالة رخيصة وافدة من الدول الأكثر فقراً والتي اهتمت بهذا النوع من التعليم .

وكانت بعض الدول الأسيوية مثل اليابان قد اهتمت بجميع مراحل التعليم ابتدأ من التعليم الأساسي مروراً بالتعليم الثانوي لتملك الخبرة العلمية والفنية ولتخرج من حاجز الدول الفقيرة والمهزومة وتغزو أسواق العالم بصناعاتها الدقيقة التي فاقت بدرجة عالية اكثر الصناعية تقدماً. ولتقدم دول أخرى كالهند وكوريا وماليزيا خطوات مماثلة بالسير نحو المجتمعات الصناعية ببناء ثروتها البشرية لتسير جنباً إلى جنب مع استغلال ثرواتها الطبيعية .

أن هذا المدخل التاريخي ضروري للتفكير بان التعليم الجامعي والعالي كصيغة أساسية ليس أمنية أو جهداً مفاجئاً يمكن أن يحصل عن طريق الطفرة وإنما هو نتيجة معاناة، وتخطيط وتوفر إمكانات واحترام الجهد العقلي والفردي ودعم البحث العلمي واحترام العمل اليدوي وربط التعليم النظري بالتطبيقي والمساواة في فرص التعليم الحقيقية بين المدينة والريف وبين الذكور والإناث.

وعلى هذا الأساس :

يمكن الحديث عن تطوير التعليم العالي ليتوافق مع احتياجات سوق العمل بحيث نجيب جميعاً على أسئلة منها:

- كيف نوفر عمالة كفؤة تترافق في أعدادها مع متطلبات التنمية واحتياجاتها.
- كيف نوفر تعليماً يلبي حاجات المجتمع وحاجات المتعلم .
- كيف نطور البنية التعليمية بحيث تشمل الجوانب النظرية والتطبيقية .

الخطوات الضرورية :

أولاً : ضرورة تحرير سوق العمل بحيث يكون السوق حراً متميزاً وان تتاح فرص الاستثمار بطريقة علمية مدروسة تجعل من هيئات الاستثمار دافعة على دعم المستثمر ودعم المشروعات الحقيقية للتنمية مثل تنمية العنصر البشري يتم إعادة تقييمها وفقاً للمهارات .

ثانياً: تحرير الشهادة الجامعية من سعرها الثابت .

ثالثاً: مجالات التنافس الوظيفي بحسب القدرات والإمكانات الفردية والتعليمية بالإعلان عنها في المجالين الحكومي والخاص وتحديد مهام شاغلها ووضع الضوابط والقيود على شاغليها قبل التدريب .

رابعاً: تطوير التعليم الثانوي بما يضمن أيجاد أساس تعليمي سليم يعمل على التوزيع العادل للقدرات والإمكانات البشرية في التعليم العالي .

خامساً: الاهتمام بالتعلم الفني والتقني ودعم المؤسسات الأهلية والخاصة وتشجيعها على تخطيط برامج تعليمية وتدريبية تتجاوب مع إمكاناتها .

سادساً: دعم مؤسسات التعليم العالي الأهلي كشريك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفير فرص الاستثمار أمامها بما يسهل من دورها في تخطيط التنمية وفي إعداد رأس المال البشري وفقاً لاحتياجات البلاد واحتياجات السوق العربية وإتاحة الفرصة لها للتخطيط لبرامج تدريبية ترقى بالمستوى الوظيفي والعملي للمؤسسات التي تحتاج هذا النوع من التعليم .

سابعاً: أعاده تقييم مناهج التعليم العالي لجميع المؤسسات التعليمية العالية وإدخال مواد ومناهج تعليمية حديثة تتوافق مع نظام السوق والخصخصة وتشجيع مراكز البحث العلمي والاستفادة من نتائج البحوث القائمة .

ثامناً: أيجاد معايير أكاديمية تخضع جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي إلى مراجعة شاملة لأدائها من قبل لجان أكاديمية متخصصة تضمن الشفافية والعلمية والمالية.

تاسعاً: مراجعة قوانين التعليم العالي وتحديد فترة زمنية لمؤسساته الحكومية والأهلية لتكييف أوضاعها مع البحث عن مصادر تمويل تدفع بعجلة التطوير بالشكل المطلوب .

أخيراً: التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والحكومي والمختلط لدراسة حجم العمالة المطلوبة ونوعها بحيث تصبح العملية التعليمية مسؤولية الجميع بدرجة متساوية مع إعادة تدريبها أثناء الخدمة .

وهنا لابد من التأكد على إن مجالات العمل الخدمي الإنساني هو أحد أهم المجالات التي ينبغي أن يطالها التجديد كمجالات التعليم والطب وتطعيمهما بعناصر قيادية وإدارية فاعلة.